

Distr.: General
26 February 2007
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة التاسعة والثلاثون
٢٣ تموز/يوليه - ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

قائمة بالقضايا والأسئلة المطروحة فيما يتصل بالنظر في التقارير الأولية

جزر كوك

١ - نظر الفريق العامل لما قبل الدورة في التقرير الأولي لجزر كوك (CEDAW/C/COK/1).

قضايا وأسئلة عامة

٢ - يرجى تقديم معلومات إضافية عن عملية إعداد التقرير الأولي مع الإشارة إلى الإدارات الحكومية المشاركة في إعداده وطبيعة مشاركتها ومداهها وتبيان ما إذا جرت مشاورات مع الهيئات النسائية ومع الأروناغانا.

٣ - ويرجى تبيان ما إذا كانت الحكومة تعتزم سحب تحفظاتها على المواد ٢ (و) و ٥ (أ) و ١١ '٢' (ب) من الاتفاقية في أجل معين.

المادتان ١ و ٢

٤ - تكفل المادة ٦٤ من الدستور حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز على أساس الجنس، لكنه لا يبدو أن ثمة حكماً موضوعاً على منوال المادة ١ من الاتفاقية يحظر التمييز المباشر والتمييز غير المباشر على السواء. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المزمع اتخاذها لإدراج حكم من هذا القبيل في الدستور أو في تشريع مناسب آخر في أجل معين.



- ٥ - يرجى تقديم معلومات عن أي خطة حكومية لتوفير المساعدة القانونية للنساء اللائي يطلبن الإنصاف في قضايا التمييز.
- ٦ - ويرجى تقديم معلومات عن مركز القانون العرفي وأثره، مع تبيان القانون الذي تكون له الحجية حينما يكون هناك تضارب بين القانون العرفي والقانون الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- ٧ - ويشير التقرير (الفقرة ٢-٥) إلى وجود أوجه تنافر في بعض المجالات بين قوانين جزر كوك والاتفاقية. يرجى تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن أوجه التنافر التي سلط عليها التقرير الضوء وخطة عمل فرقة العمل المنشأة لقيادة عملية إصلاح هذه القوانين.

المادة ٣

- ٨ - يرجى تقديم معلومات عن المشاكل التي واجهتها شعبة الجنسانية والتنمية التابعة لوزارة الداخلية في تنفيذ السياسة الوطنية ومدى تعاونها مع موظفات شؤون تطور المرأة في الجزر الخارجية.

المادة ٤ (التدابير الخاصة المؤقتة)

- ٩ - يشير التقرير (الفقرة ٤-١) إلى اتخاذ خطوات، تشمل سن تشريعات وإعطاء منح دراسية، لتبيان "التنوع الجنساني"، بيد أن هذه المبادرات قد لا تحظى بتأييد النساء أنفسهن. فهل جرت أي مشاورات مع الهيئات النسائية بهذا الشأن؟ يرجى تقديم معلومات عن التدابير الرامية إلى التعجيل بتحقيق مساواة المرأة الفعلية مع الرجل، وعن الخطوات التي اتخذتها الحكومة للتوعية بالغرض المتوخى من تلك التدابير، بما فيها التدابير الخاصة المؤقتة، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة ٢٥ الصادرة عن اللجنة.

المادة ٥

- ١٠ - يشير التقرير إلى أن الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية اضطلعت بحملات إعلامية للترويج للمساواة بين الجنسين والقضاء على القوالب النمطية. يرجى تقديم معلومات عن نطاق ومضمون وتأثير التدابير التي اتخذتها الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة للتوعية بالممارسات والمواقف الثقافية التي تنطوي على التمييز ضد المرأة وضرورة القضاء عليها.

المادة ٦

١١ - يرجى تقديم معلومات عن نتائج الإصلاح القانوني (الفقرة ٦-٢)، وبالتحديد عن قانون الجنائيات لعام ٢٠٠٤ الذي يتناول الأمن والاتجار بالأشخاص وعن تنفيذ القانون.

المادتان ٧ و ٨

١٢ - النساء ممثلات تمثيلا جيدا في مراكز القيادة التقليدية التي تفتقر إلى السلطة السياسية لكنهن لا يزلن ممثلات تمثيلا ناقصا في المستويات العليا لصنع القرار في الخدمة العامة والبرلمان وفي إدارة شؤون الجزر الخارجية. ما الخطوات التي تتخذها الحكومة لكفالة تنفيذ المادة ٧ (ب) من الاتفاقية تنفيذا تاما، بما في ذلك اعتماد تدابير خاصة مؤقتة؟

المادة ١٠

١٣ - يرجى تقديم معلومات عن الإصلاح التشريعي المقترح لقانون التعليم (الفقرة ١٠-٣٢) وعن سبل ترجمة التحصيل العلمي إلى إنجازات في الحياة العملية، خاصة فيما يتعلق بالمرأة. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن جامعة جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك بيانات عن عدد الطلاب، والنسبة المئوية للطلاب، ومواد الدراسة المتاحة والمواد المختارة حسب الطالبات.

المادة ١١

١٤ - يفيد التقرير بأنه ليست هناك في الوقت الحالي قوانين أو سياسات لحماية العاملات من التحرش الجنسي في مكان العمل. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لصياغة تشريع بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل وعن الأجل المحدد لسن هذا التشريع.

١٥ - ويشير التقرير إلى عدم وجود أحكام قانونية تقتضي من القطاع الخاص توفير مستحقات الأمومة والأبوة للعاملين. ولا يحظر قانونا إنهاء عقود العمل بسبب الحمل والولادة. يرجى تقديم معلومات عن المرحلة التي بلغها مشروع قانون العمل الجديد الخاص بتوفير الحماية للنساء في فترة الأمومة في كافة القطاعات، بما في ذلك حظر الفصل بسبب الحمل أو الأمومة، فضلا عن توفير مستحقات الأمومة والأبوة للوالدين.

١٦ - ونظرا لانتشار العمالة الأجنبية في جزر كوك، يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة عدم توافر الضمانات للعاملات المهاجرات، بما في ذلك معلومات عن نتائج استعراض سياسات الهجرة، والإجراءات المتخذة نتيجة الاستعراض، وتبيان ما إذا كان المنظور الجنساني أدمج أو سيدمج في تحليل السياسات والبرامج المنبثقة عن الاستعراض، ووضعها وتنفيذها.

١٧ - ويشير التقرير إلى تسجيل نسبة عالية من المهاجرين إلى خارج جزر كوك، من بينهم نساء. يرجى توضيح أسباب انتشار هذه الظاهرة، وتبيان ما إذا كانت دائمة أم مؤقتة، وذكر الخطوات المتخذة لإسداء المشورة للنساء بشأن مخاطر الهجرة المحتملة.

المادة ١٢

١٨ - يشير التقرير إلى أن النساء أعربن عن قلقهن إزاء قلة الإناث ضمن مقدمي الرعاية الصحية واعتبرن ذلك عائقاً يحد من استفادتهن من الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وبخاصة في الجزر الخارجية. ويحال معظم الحوامل من الجزر الخارجية إلى مستشفى راروتونغا للحصول على خدمات التوليد، بينما تحال الحالات التي تمثل درجة أكبر من التعقيد إلى نيوزيلندا. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وسبل استفادة النساء منها، بما فيها خدمات الرعاية التوليدية في جزر كوك، وبخاصة في الجزر الخارجية.

١٩ - ويفيد التقرير (الفقرة ١٢-١٩) أن وزارة الصحة اتخذت من طلب موافقة الزوج أو الشريك سياسة لها قبل إجراء العملية الطوعية لربط قناتي فالوب. يرجى تقديم معلومات عن تطبيق هذه السياسة، وعن الخطوات المتخذة لاستعراض هذه السياسة وتنقيحها لجعلها تتماشى مع المادتين ١٢ و ١٦ من الاتفاقية والتوصية العامة ٢٤ الصادرة عن اللجنة.

العنف ضد المرأة

٢٠ - يرجى تقديم معلومات مستكملة عن المرحلة التي بلغها مشروع القانون المقترح للجرائم الجنسية (الفقرة ١٢-٣٩) وعن أحكامه والإطار الزمني المحدد لاعتماده.

٢١ - ويفيد التقرير (الفقرة ١٦-٢١) بأن ثمة قضايا كثيرة يحاكم فيها أشخاص بتهمة العنف ضد المرأة وأن هناك نقصاً في التدريب في سلك القضاء ومشاكل تتعلق بعدم الاتساق في إنفاذ القوانين. ما الخطوات المتخذة تحديداً للتغلب على هذه المشاكل؟ ويرجى، في هذا الصدد، تقديم معلومات عن مدى تأثير سياسة "عدم إسقاط الحق" في الجهود التي تبذلها الحكومة لمنع العنف ضد المرأة (الفقرة ١٢-٤٧).

٢٢ - ويفيد التقرير (الفقرة ١٢-٣٨) أن الاغتصاب في إطار الزواج يستثنى في تعريف الاغتصاب في القانون الجنائي لجزر كوك، وليست ثمة حماية مدنية للنساء المتزوجات غير المنفصلات عن أزواجهن أو للنساء غير المتزوجات. هل تعتزم حكومة جزر كوك تعديل القانون الجنائي لتجريم الاغتصاب في إطار الزواج؟

٢٣ - يرجى إيجاز الخطوات التي تتخذها الحكومة أو تتوخى اتخاذها لوضع نظام لجمع بيانات بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي.

المادة ١٣

٢٤ - يرجى ذكر الخطوات المتخذة أو التي يتوخى اتخاذها للقضاء على التمييز الفعلي الذي تواجهه النساء في سعيهن للحصول على الائتمانات.

المادتان ١٥ و ١٦

٢٥ - يرجى تقديم معلومات عن الإجراءات المتخذة لإزالة أوجه التمييز بين المرأة المتزوجة والمرأة غير المتزوجة، فيما يتعلق بإعالة الأطفال، واقتضاء تأكيد لدليل صلة الرحم في المسائل المتعلقة بإعالة الأطفال. بموجب قانون جزر كوك ١٩١٥ (الفقرة ١٦-٣٠).

البروتوكول الاختياري وتعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠

٢٦ - يرجى الإشارة إلى الخطوات التي تتخذ أو التي يزمع اتخاذها في سبيل التوصل إلى التصديق على البروتوكول الاختياري أو الانضمام إليه. ويرجى أيضا وصف التقدم المحرز نحو قبول التعديل الذي أدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.